



صدر عن حزب حرّاس الأرض – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

إذا الأسلحة تتدفق على لبنان، وكذلك شبكات التخريب، والحدود سائبة كعادتها، والعبوات الناسفة تتدفق بحرية من مكان إلى آخر، بعضها معد للتفجير والبعض الآخر للترهيب، وكلها رسائل موجهة إلى اللبنانيين تحمل عوناناً واحداً: إياكم وإقرار المحكمة الدولية وإلا فنحن قادرون على إحراق بلدكم وتدميره فوق رؤوس أصحابه.

اما الرسالة الأخطر فتلك التي حملتها العبوات الكيماوية التي عثر عليها قرب مخيم عين الحلوة والتي تعني بوضوح ان قوى الشر المتربيصة بـلبنان ذاهبة في مخططها الجهنمي حتى النهاية، وان شبكتها التخريبية جاهزة للإنطلاق عند ساعة الصفر بعد ان باتت تملك أكثر الأسلحة تطوراً في القتل الجماعي.

وسط هذه الأجواء المُرعبة يتساءل اللبنانيون بصوت واحد: أين هي الدولة من كل ما يجري حولها، وماذا تُعَد لحماية مواطنها غير الإنخراط اليومي في السجالات الرتيبة الجارحة بينها وبين خصومها؟ وكيف وصلت تلك المواد الخطيرة إلى عمق البلد بعيداً عن أعين الرقابة الأمنية؟ وإذا كانت الدولة عاجزة عن مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وغيرها، فما الذي يمنعها من الإنصراف بكل قواها إلى مواجهة المشكلة الأمنية وفق مبدأ الأمان قبل الرغيف.

نحن نعتقد ان القوى الأمنية قادرة بإمكانياتها الحالية، على قلتها، على ضبط الأمن في كل المناطق بدرجة عالية وفق الآلية التالية:

أولاً، على الدولة ان تتخذ قراراً سياسياً شجاعاً تعلن فيه الحرب على الإرهاب في جميع المناطق اللبنانية من خلال إعلان حالة الطوارئ العامة، والإيعاز إلى القوى الأمنية بملحقة الشبكات التخريبية من دون هوادة، ودهم أو كارها وتوقيف عناصرها علا شأن الجهة أو الجهات التي تقف وراءها، شرط ان لا تتراجع عن قرارها هذا مهما إشتدت عليها الضغوط.

ثانياً، ان تباشر في تجريد المنظمات الفلسطينية من سلاحها داخل المخيمات وخارجها عملاً بقرار مؤتمر الحوار الوطني، خصوصاً وان العبوات الكيماوية التي وجدت قرب مخيم عين الحلوة قد وقرت للدولة الحافر للإسراع في تنفيذ هذا القرار.

ثالثاً، ان تبادر إلى تقوية أجهزة المخابرات بشكل خاص ونشرها في كل مكان لتكون العين الساهرة التي تراقب وتسقسي وتكشف نشاط المخربين، وستبقي الحوادث قبل وقوعها على قاعدة عين الأمن لا تتم.

رابعاً، ان تعلن على الملاً وبصراحة وجرأة عن الجهة التي تصدر الأسلحة والمقنجز إلى لبنان وتفتف وراء الشبكات الإرهابية، مع كل ما تملك من قرائن وأدلة، وان تكف عن سياسة التستر والتلطي، لأن كشف الغطاء عن تلك الشبكات أمام الرأي العام يشكل نصف الطريق للقضاء عليها.

الأمر خطير ومُلحّ ولا يحتمل أي تأجيل، وعلى الدولة أن تحزم أمرها فوراً إذا أرادت إنقاذ البلد، وكسب ثقة الشعب وإحترامه وتأنيمه... وإلا فالتفاوض يعني التواطؤ، وعندها لا يعود ينفع الندم.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ٢ آذار ٢٠٠٧